إعلان الدوحة
بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان
الدوحة، قطر
27 - 28 مايو / أيار 2025

مقدمة:

إذ نرحب بدعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة قطر، والوكالة الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر، إلى عقد المؤتمر الدولي حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان تحت شعار "الفرص والمخاطر والرؤى لمستقبل أفضل".

نحن، ممثلو الجهات الحكومية المشاركة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات الإعلامية والأوساط الأكاديمية، والخبراء الفنيين، المجتمعين في الدوحة، قطر، يومي 27 و28 مايو/أيار 2025، لحضور هذا الحدث.

وإذ نؤكد مجددًا على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وإذ نؤكد مجددًا على إعلان الأمم المتحدة لعام 1986 بشأن الحق في التنمية، والاعتراف بأن لكل إنسان وجميع الشعوب الحق في المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها.

إذ نذكّر بالصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وغيرها من أطر الأمم المتحدة، بما في ذلك الميثاق الرقمي العالمي للأمم المتحدة والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان والتكنولوجيات الناشئة؛ وإذ نُدرك أن الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يُتيح إمكانات تحويلية لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأنه يُمكن أن يكون أداةً قويةً لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين تقديم الخدمات، ودعم الابتكار والعدالة؛ وإذ نُدرك أن الطابع القائم على البيانات لتقنيات الذكاء الاصطناعي يُشكل خطرًا مُتأصلًا على الحق في الخصوصية وحماية البيانات.

وإذ نُدرك أيضًا أن تصميم وتطوير ونشر واستخدام نماذج وأنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، دون ضمانات كافية أو بطريقة لا تتسق مع القانون الدولي، يُشكل مخاطر قد تُعيق التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الإنمائية المستدامة؛ وإذ ندرك أن تقرير المصير الرقمي والشفافية والقدرة على التفسير أمور أساسية لموثوقية أنظمة الذكاء الاصطناعي وشرعيتها؛ وإذ نؤكد أيضًا على الحاجة إلى أطر حوكمة وسياسات وممارسات تضمن تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بنهج يركز على حقوق الإنسان، بما يتماشى مع القانون الدولي، ويكون شاملًا وخاضعًا للمساءلة.

وإذ ندرك الجهود الدولية والإقليمية والوطنية ومتعددة الأطراف لتعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة، وإذ نؤكد أن الدول ملزمة بحماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الجهات الفاعلة الخاصة، وأن الشركات ملزمة باحترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير المعترف بها دوليًا طوال دورة حياة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

التوصيات وخطة العمل

التوصيات العامة:

- إدماج حقوق الإنسان في صميم تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره وتنظيمه، لضمان أن تدعم هذه التقنيات الكرامة، والفاعلية، والاستقلالية، والشمول، والمساءلة.
- الدعوة إلى أي حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي لمعالجة الآثار الواسعة والعميقة المحتملة للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.
- ضمان المشاركة النشطة والحرة والهادفة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأصوات المهمشة، في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي وحوكمتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- رصد الهجمات الإلكترونية والهجمات التي تُشن باستخدام الذكاء الاصطناعي والتي تستهدف المرشحات والسياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، والإبلاغ عنها، وضمان توفير الحماية القانونية والوصول إلى سبل انتصاف فعالة.
- تسهيل التعاون الدولي، وتقاسم القدرات، والوصول العادل إلى فوائد الذكاء الاصطناعي في جميع المناطق، لا سيما دعماً للدول النامية، بما يتماشى مع مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة.
- دعوة المجتمع الدولي إلى الرصد والتحقيق في استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية لضمان مواءمتها مع مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ضمان أن يدعم استخدام الذكاء الاصطناعي الحق في العمل كركيزة أساسية لكرامة الإنسان وسبل عيش كريم، وذلك من خلال تعزيز القدرات البشرية بدلاً من إزاحتها. ينبغي تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي وإدارتها لتمكين الأفراد في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والفكرية والسياسية، مما يُسهم في التنمية البشرية الشاملة والمستدامة.

نشجع الدول على:

- قبل اعتماد الذكاء الاصطناعي، دراسة الغرض المقصود من نظام الذكاء الاصطناعي، وما إذا كان من الممكن استخدام أساليب وتدابير أخرى أكثر أمانًا وأقل تدخلاً في البيانات.
- ضمان اتخاذ القرارات البشرية في مجالات إقامة العدل، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وإنفاذ القانون، والمجال العسكري، وضمان استكمال استخدام الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات بإشراف بشري.

أ. العناية الواجبة بحقوق الإنسان

- إجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تقييمات أثر حقوق الإنسان على مدار دورة حياة الذكاء الاصطناعي، لاستخدام الدولة للذكاء الاصطناعي؛ وإلزام القطاع الخاص قانونًا بإجراء هذه التقييمات، والاشتراط بنشرها.
- حظر أي تطبيقات وأدوات للذكاء الاصطناعي تُشكل مخاطر جسيمة على حقوق الإنسان لا يمكن التخفيف منها،

وحظر أنظمة الذكاء الاصطناعي العسكرية التي لا تعمل وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ب. حماية البيانات:

- اعتماد وتعزيز تشريعات حماية البيانات القائمة على مبادئ الشرعية، وتقليل استخدام البيانات، وتحديد الغرض، والنزاهة، والسرية، والمساءلة، والشفافية - والتي تضمن المساواة وحرية الأفراد من خلال ضمانات فعّالة ضد الوصول غير المصرح به إلى البيانات الشخصية واستخدامها والإفصاح عنها، بما في ذلك لأغراض الذكاء الاصطناعي، وتحمي التشفير.

- إنشاء هيئات مستقلة لحماية البيانات، تُخوّلها الصلاحيات والموارد اللازمة للإشراف الفعال على الامتثال وتطبيق المساءلة، بما في ذلك إلزام مطوري الذكاء الاصطناعي بالاحتفاظ بسجلات مفصلة للبيانات الشخصية المستخدمة في تدريب نماذجهم للإفصاح عنها بما يخدم المصلحة العامة.

ج. الشفافية والمساءلة

- ضمان الشفافية الشاملة من خلال الالتزام بزيادة الشفافية بشكل جذري في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي. وإتاحة المعلومات حول نوع الأنظمة المستخدمة، والأغراض التي تُستخدم من أجلها، والضمانات الموضوعة للتخفيف من المخاطر المحتملة.

- ضمان الشفافية الشاملة والرقابة العامة من خلال فرض الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي في جميع المجالات (بما في ذلك الخطاب السياسي، والخدمات العامة، والتطبيقات العسكرية) ، وفرض إمكانية شرح الخوارزميات، وتمكين عمليات التدقيق المستقلة، ونشر تقييمات الأثر على حقوق الإنسان، وإتاحة المعلومات المتعلقة بتصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها وضماناتها.

- إنشاء آليات قوية للمساءلة والإنصاف من خلال تحديد مسؤوليات قانونية واضحة لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره، وخيارات انتصاف متاحة للأفراد المتضررين، وهيئات رقابية مدربة تدريبًا خاصًا، وبناء قدرات محددة لصانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين وعامة الناس حول آثار الذكاء الاصطناعي.

د. التعاون الدولي وبناء القدرات

- الالتزام بالتعاون وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والعالمية - بما في ذلك الدول والقطاع الخاص والأوساط التقنية والمجتمع المدني؛ من أجل تسخير الذكاء الاصطناعي للنهوض الفعال بالتنمية القائمة على حقوق الإنسان. • ضمان أن يكون التعاون الدولي في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي قائمًا على القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يُطوَّر بشكل شامل مع مختلف الجهات المعنية، وأن يسترشد بنهج تصميمي قائم على حقوق الإنسان.

- تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الأقاليم بين هيئات إدارة الانتخابات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات الرقابة الرقمية لبناء مناهج مشتركة لمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية.

- الاستثمار في محو الأمية الرقمية والمتعلقة بالذكاء الاصطناعي ودمجها في النظم التعليمية وتدريب صانعي السياسات لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة، وتعزيز التعلم مدى الحياة، وضمان فهم الآثار التقنية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي.

- تسهيل برامج بناء القدرات لمختلف الفئات المهنية، والاستثمار في إعادة تأهيل وتدريب الفئات المهنية المتأثرة

بشكل خاص بالذكاء الاصطناعي، مع خلق وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة فقدان الوظائف.

نشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على:

- إجراء تقييمات منتظمة والتعاون مع هيئات إدارة الانتخابات والهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام لرصد وتقييم آثار الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية على حقوق الإنسان
  - بما في ذلك على الحوكمة والعمليات الديمقراطية وفيما يتعلق بالمجتمعات المهمشة والضعيفة - مع إيلاء اهتمام خاص لآثار الذكاء الاصطناعي على حقوق حرية التعبير والخصوصية، وفي السياقات العسكرية وإنفاذ القانون، وضمان وجود تفويضات مؤسسية كافية وسلطة قانونية وموارد كافية للوصول الفعال إلى آليات الانتصاف والتعويض.
- ضمان أمن بيانات أنظمة معالجة الشكاوى، مع الاستفادة في الوقت نفسه من مزايا الذكاء الاصطناعي الإنتاجية في تسريع إجراءات عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
  - المشاركة في بناء القدرات والبحوث داخليًا وخارجيًا لتعزيز معرفة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالآثار المتطورة للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بالمقترحات التشريعية والتنظيمية، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات الدولة.
- التعاون مع هيئات إدارة الانتخابات والهيئات التنظيمية الإعلامية لرصد وتقييم والتصدي للتهديدات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي للمشاركة الديمقراطية ونزاهة الانتخابات.
- تشجيع تنظيم الذكاء الاصطناعي بما يحمي حقوق العمال ويتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع ضمان إمكانية الوصول إلى مبادرات محو أمية الذكاء الاصطناعي، وتدقيق النشر الأخلاقي، والدعوة إلى إدراج المرأة بشكل هادف في القطاعات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

نشجع منظومة الأمم المتحدة على:

- دعم تطوير حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال تعزيز المشاركة الفعّالة للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، في المنتديات الدولية للذكاء الاصطناعي وعمليات صنع القرار.
- تسهيل النهج التشاركي والمدفوع بالمجتمع لتطبيق الذكاء الاصطناعي، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل التعليم والرعاية الصحية والتنمية، لضمان تلبية الذكاء الاصطناعي لاحتياجات الفئات المتنوعة والفئات المهمشة.
- تنسيق مبادرات بناء القدرات والتعليم التي تدمج الأخلاقيات وحقوق الإنسان والتكنولوجيا، مع التركيز على بلدان الجنوب العالمي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد التعليمية المفتوحة التي تعزز معرفة الجميع بالذكاء الاصطناعي.

نشجع القطاع الخاص على:

- ضمان إدماج مبادئ حقوق الإنسان طوال دورة حياة الذكاء الاصطناعي من خلال إجراء العناية الواجبة المستمرة بحقوق الإنسان، وإنشاء رقابة بشرية فعالة، والتعاون مع آليات الرقابة الداخلية والخارجية على حقوق الإنسان، وفرق الذكاء الاصطناعي المسؤولة.

- ضمان ممارسات بيانات مسؤولة وشفافة من خلال الالتزام بعمليات موافقة موحدة قائمة على الحقوق، ومعالجة البيانات بما يتماشى مع الأغراض المحددة بوضوح، والاحتفاظ بسجلات مفصلة للبيانات المُدرّبة لتمكين المساءلة والإفصاح للجهات التنظيمية وأصحاب الحقوق أو الجمهور عند الحاجة.
- دعم منظومات الابتكار المحلية في المناطق المحرومة من الخدمات من خلال الاستثمار والشراكات.
- الكشف عن كيفية تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، وتوضيح عمليات اتخاذ القرار للمستخدمين والجهات التنظيمية.
- الاستثمار في المشرفين البشريين لتكملة أنظمة الذكاء الاصطناعي عند استخدامها لاتخاذ قرارات تعديل المحتوى، وضمان عدم انتهاك الذكاء الاصطناعي المستخدم في تعديل المحتوى لحقوق الإنسان.
- تصنيف مخرجات الذكاء الاصطناعي لتمكين الحكومات والجمهور والمستخدمين من اتخاذ خيارات مدروسة بشأن المحتوى الذي يستهلكونه وحجم وطبيعة مخرجات الذكاء الاصطناعي.
- ضمان الشفافية في تطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الشفافية الخوارزمية من خلال توثيق عمليات صنع القرار وتمكين الجهات الخارجية. عمليات التدقيق، وإتاحة المعلومات حول نوع الأنظمة التي يستخدمونها، والأغراض التي يستخدمونها، والضمانات الموضوعة للتخفيف من المخاطر المحتملة.
- تقديم تدريب منتظم في مجال حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي للموظفين، والمساهمة في أدوات تعليمية مفتوحة تعزز الابتكار المسؤول.
- تعزيز تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تُحسّن العمل البشري، إلى جانب برامج شاملة لتطوير المهارات وإعادة تأهيلها - وخاصةً للنساء - لتعزيز قوة عاملة شاملة وجاهزة للمستقبل.
- دعم منظومات الابتكار المحلية في المناطق المحرومة من الخدمات من خلال الاستثمار والشراكات.

نشجع منظمات المجتمع المدني على:

- المشاركة في عمليات حوكمة الذكاء الاصطناعي من خلال تقديم رؤى حول آثار حقوق الإنسان، وتقديم مقترحات لحلول للتحديات التي يفرضها.
- المشاركة في حوار منظم مع المؤسسات الوطنية لتطوير سياسات شاملة للذكاء الاصطناعي والصناعة، تُعطي الأولوية لرفاهية الإنسان، وتدعم الحقوق، وتعزز ممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة اجتماعيًا.
- تعزيز النهج الشاملة والتشاركية لنشر الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، وضمان مشاركة المجتمع والحوار حول حقوق الإنسان والأبعاد الاجتماعية للذكاء الاصطناعي.
- مراقبة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والإبلاغ عن المخاطر والأضرار وانتهاكات الحقوق، وتقديم الدعم للأفراد والمجتمعات التي تسعى إلى الحصول على تعويضات في حالات الضرر المرتبط بالذكاء الاصطناعي.
- المشاركة في مبادرات التوعية العامة، ومحو أمية الذكاء الاصطناعي حول مخاطره وحقوق الإنسان.
- مراقبة الإقصاء الرقمي والتصدي للممارسات الإقصائية. دعم مبادرات إعادة تأهيل المهارات والتحول المهني للعمال المهجّرين.

انتهى

الدوحة، 28 مايو 2025